برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٦/١٠/٢٠٠٠

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/8-B/3
12 September 2000
ORIGINAL: FRENCH

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش: جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦٢٧٤

الإغاثة الممتدة والإنعاش للمجموعات المتأثرة بالنزاع المسلح

عدد المستفيدين:	**١ ٢٩٠ ٨٣٠ مستفيدا**
(في المتوسط)	**(٤ ٨٥١ ٩٤٧ امرأة)**
السنة الأولى:	**١ ٤١٩ ٩٠٠ مستفيد**
	(٩٣٧ ١٣٤ امرأة)
السنة الثانية:	**١ ١٦٢ ٠٠٠ مستفيد**
	(٧٦٦ ٩٢٠ امرأة)
مدة المشروع:	عامان (٢٠٠١/١/١ ٢٠٠٢/١٢/٣١)
الكميات بالأطنان:	١٣٤ ٥٦٥ طنا

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع تكاليف الأغذية:	٣٧ ٢٣٦ ٨٣١ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج:**	١١٢ ٣٥٢ ٣٢٥ دولارا
مجموع تكاليف المشروع:	١١٢ ٣٥٢ ٣٢٥ دولارا

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا (OSA):	محمد الزجَّاري	رقم الهاتف: 066513-2201
منسق عمليات الطوارئ (OSA):	Mr B. Djossa	رقم الهاتف: 066513-2244

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

تصنف جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين أقل البلدان نموا حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٩٧ دولارا. وفي عـــام ١٩٩٧ كانت نسبة الفقر تزيد على ٤٠ في المائة في الأوساط الريفية و٣٠ في المائة في المناطق الحضرية. وعلـــى الرغـــم مـــن إمكانـــات جمهورية الكونغو الديمقراطية التعدينية والزراعية إلا أن نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية لا يزيد على ٨١٥ ١ ســـعراً حرارياً في حين أن المتوسط في أفريقيا يبلغ ٢٠٠ ٢ سعر حراري. ويقدر عدد الذين يعانون بصورة خطـــيرة مـــن انعـــدام الأمـــن الغذائي، ولا سيما من بين النازحين واللاجئين وسكان المدن، بسبب ضعفهم وعدم قدرتهم على معالجة هذه الأوضاع، بنحو ٢ مليـــون نسمة. وبالنسبة للعديد منهم لا يمكن تصور إمكانية عيشهم وبقائهم دون معونة غذائية.

وأدى النزاع المسلح الدائر في ذلك البلد منذ شهر أغسطس/آب ١٩٩٨ إلي تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كـــانت منـــذ أوائل التسعينات تتسم بهشاشتها. وقد تدهورت جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر مع مرور الزمن.

وترتكز عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المقترحة على افتراض مفاده أن تنفيذ اتفاقات لوساكا بمساندة لجنة المراقبة التابعـــة للأمـــم المتحدة للكونغو بعد انتشارها سيسمح ببدء أنشطة الإنعاش وإعادة توطين النازحين واللاجئين، علما بـــأن عمليـــة الإغاثـــة الممتـــدة والإنعاش هي في المقام الأول عملية إغاثة بالتنسيق مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. إذ أنـــها تعتبر تكملة لعملية المعونة المقدمة من **البرنامج**: العملية الطارئة ٦١١٠ " المساعدات المقدمة للنـــازحين وللمجموعـــات الضعيفـــة ". ويقدر حاليا عدد النازحين بثلاثة ملايين نسمة واللاجئين بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ منتشرين في مختلف أنحاء البلد، ولكن عملية الإغاثـــة الممتدة والإنعاش ستركز على المجموعات التي فقدت سبل عيشها والتي يمكن أن تنتفع من عمليات النقل والإمـــداد. وســـتنتهي مـــدة مشروع المساعدات المقدمة إلى اللاجئين من أنغولا ومن الكونغو (العملية الطارئة ٦٠٣٥ التوسع الأول) في شهر أبريـــل/نيســـان ٢٠٠١ ولكن نظرا للتدفقات الجديدة، ستأخذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في الاعتبار ١٠ ٠٠٠ لاجئ جديد وصلوا إلـــى منـــاطق الكونغو الجنوبية.

وسيحاول **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المقترحة أن يوزع معونات للإغاثة تقدر بنحـــو ٤٦ ٧١٠ أطنـــان مـــن الأغذية على ٨٤٤ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠١، و بحوالي ٣١ ٠٤٧ طنا على ٥٥٥ ٠٠٠ شخص في عـــام ٢٠٠٢. وتشـــمل هـــذه الأعداد النازحين، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والمجموعات السكانية الضعيفة واللاجئين. وفيما يتعلق بشق الإنعاش، مـــن المفترض أن يتلقى ٥٧٥ ٩٠٠ شخص بموجبه ٢٦ ٩٧٨ طنا من الأغذية في السنة الأولـــي، و ٢٠ ٨٣٠ طنـــا لحوالـــي ٦٠٧ ٠٠٠ شخص في السنة الثانية. ولا شك أن عودة السلام تنفيذا لاتفاقات لوساكا سييسر كل هذه الأنشطة. وفيما يتصـــل بـــالموارد الغذائيـــة، سترتفع النسبة المخصصة لشق الإنعاش من ٣٧ في المائة من مجموع الكميات في عام ٢٠٠١ إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٢.

وسيحتاج المشروع الذي سيمتد لعامين إمدادات من **البرنامج** مجملها ١١٢ ٣٥٢ ٣٢٥ دولارا متضمنة مبلـــغ ٣٧ ٢٣٦ ٨٣١ دولارا لتكاليف الأغذية.

مشروع القـــرار

قد يود المجلس التنفيذي إجازة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦٢٧٤ الإغاثة الممتدة والإنعـــاش للمجموعات المتأثرة بالنزاع المسلح (الوثيقة WFP/EB.3/2000/8-B/3) في حدود الميزانية الموضحة فـــي الملحقيـــن الأول والثاني من هذه الوثيقة

الإطار العام ومسوغات تقديم المساعدة

الإطار العام للأزمة : تدهور الاقتصاد والحرب الأهلية

١- نتيجة للحرب الأهلية الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ شهر أغسطس/آب ١٩٩٨، تفاقمت الأوضاع الاقتصادية التي كانت قبلا تتسم بهشاشيتها البالغة. وعلاوة على النزاع القائم بين القوات الحكومية والقوى المعادية لها، تجدر الإشارة إلى المصادمات المسلحة العرقية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد. وخلال السنوات الماضية، أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى أعمال تخريب، ولا سيما إلى أعمال نهب متكررة خلال سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٣. وتقدر قيمة الخسائر الناجمة عن هذه الأعمال بحوالي ١,٢٥ مليار دولار أي ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وترتبت على ذلك آثار خطيرة للغاية على ظروف معيشة سكان الكونغو.

٢- تصنف جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يبلغ عدد سكانها ٤٨ مليون نسمة، من بين أفقر بلدان العالم حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٩٧ دولارا للفرد الواحد ، ويعتبر مؤشر النمو فيها ضعيفا للغاية حيث لم يتعد ٠,٤٧٩ في عام ١٩٩٧، علما بأن الاقتصاد في تدهور متواصل منذ سنين طويلة (أقل من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٨) وأن المعونة الإنمائية العامة انخفضت من ٤٧٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ١٦٨ مليون دولار في عام ١٩٩٧ (وهي لا تمثل سوى ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وفي الوقت نفسه ارتفع حجم الديون الخارجية من ٩٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ٢٤٢ في المائة في عام ١٩٩٧[١]. وكانت نسبة الفقر بين السكان في عام ١٩٩٨، تزيد على ٤٠ في المائة في المناطق الريفية وعلى ٣٠ في المائة في المناطق الحضرية[٢]. ويتضح بجلاء من هذا الإطار أن جزءا كبيرا من السكان فقدوا تماما آليات التصدي التي كانت متوافرة لهم.

٣- أدى توقف الحكومة عن الالتزام بتمويل القطاعات الاجتماعية إلى تدهور البنى الأساسية الرئيسية، وانخفضت نسبة القيد في المدارس الابتدائية من ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٧، في حين بلغت نسبة السكان المحرومين من الخدمات الصحية ٤١ في المائة (لا يخصص للخدمات الصحية سوى ٠,٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي[٣]) كما أن ٥٨ في المائة من السكان لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأن ٣٢ في المائة من الأطفال مصابون بسوء التغذية الخفيف بينما يعانى من سوء التغذية الحاد[٤] ١٠ في المائة من مجموع الأطفال، وقد بدأ في نفس الوقت انتشار بعض الأمراض مثل شلل الأطفال، والحمى النزيفية، والسل من جديد.

٤- ويرجع التأخر في تنفيذ اتفاقيات لوساكا إلى استمرار القتال على الجبهة وداخل مناطق النزاع. وتمثل لجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة للكونغو تطورا إيجابيا ولكن المراقبين من العسكريين والوسطاء يلاقون العديد من الصعاب التي تعوق إيجاد حل سريع للنزاع.

(١) التقرير الدولي للتنمية البشرية ١٩٩٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
(٢) التقدير القطري الموحد نسخة مؤقتة ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩
(٣) البنك الدولي – ١٩٩٨
(٤) التقدير القطري الموحد نسخة مؤقتة ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩

تحليل الموقف

٥- تحتل القوى المسلحة المناهضة للحكومة جزءا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ شهر أغسطس/آب ١٩٩٨ وهي شمال كاتنجا، وشمال وجنوب كيفو، والمقاطعة الشرقية، ومانيما، وجزء من الكازاي الشرقي والمحافظة الاستوائية. وقد أدى هذا النزاع إلى النزوح المتواصل لأكثر من ١,٣ مليون من أهالي الكونغو في أبريل/نيسان ٢٠٠٠[٥]. وأثرت هذه التحركات السكانية الضخمة على المناطق السبع الواقعة على خطوط القتال وعلى المدن الكبرى مثل كينشاسا ولوبومباشي ومبوجي-مايي ومبانداقا. ومما زاد تعقيد الأمور المجابهات داخل القوى المناهضة للحكومة في المقاطعة الشرقية (كيسانغاني)، ومشاركة العصابات المسلحة في النزاع شمالي وجنوبي كيفو، بحيث تفاقمت الأوضاع على نحو بعيد وتعذر معها إدارة الأزمة والأمن في وقت واحد. وعلاوة على النازحين، يجب إضافة جزء من اللاجئين الذين تدفقوا بأعداد ضخمة منذ عام ١٩٩٤ وما زالوا متواجدين في الكونغو بالرغم من عمليات إعادة التوطين. ووفقا لتقديرات المنظمات الإنسانية كان عدد اللاجئين الذين ما زالوا في الكونغو في أبريل/نيسان ٢٠٠٠[٦]، يقدر بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ.

٦- واضطرت الأمم المتحدة أمام هذه الأوضاع الإنسانية أن توجه نداءات مشتركة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩. وتعتبر هذه النداءات أساس التعبئة والتنفيذ المنسق لأنشطة الطوارئ بمساندة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتركز الأنشطة الإنسانية المقترحة على مساندة النازحين، وعلى ضمان أمنهم الغذائي، وعلى الأحوال الغذائية للمجموعات المستضعفة، وعلى إمكانات الانتفاع بالخدمات الأساسية، وأمن الأقليات وإعادة دمج المجتمعات المضارة من الحرب.

٧- ومن ناحية أخرى، أعد منسق منظومة الأمم المتحدة تقديرا موحدا للقطر صدرت النسخة النهائية منه في مايو/أيار ٢٠٠٠. ويعتبر هذا التقدير الموحد إطارا ملائما يسمح بتفهم سلسلة المشكلات، ولا سيما مشكلات الضعف وتلك المرتبطة بالأوضاع فيما بعد النزاعات، كما أنه يعتبر مرجعا للمعونة المقدمة من **البرنامج**. وتتضح من عملية تقييم وتحليل الأوضاع الإنمائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ثلاثة تحديات يتعين على البلد مواجهتها على أساس من الأولوية: السلام لتجنب العقوبات الناجمة عن الحرب، وإدارة التنمية، وتمويل أعمال إعادة البناء. فالسلام سيتيح وضع حد لتفاقم الأوضاع الإنسانية وتأمين الأموال والأشخاص. أما إعادة بناء البلد اقتصاديا واجتماعيا فتتطلب تمويلا يصل إلى نحو مليار دولار في حين أن الميزانيات المخصصة للاستثمارات لا تصل إلى ٢٥٠ مليون دولار[٧]. والأوضاع الأمنية والمؤسسية والتنظيمية لا تسمح في الوقت الحالي باللجوء إلى الأسواق المالية الدولية.

الأمن الغذائي

٨- يحقق إنتاج الأغذية نسبة نمو غير كافية (٢ في المائة سنويا) في حين أن النمو السكاني يصل إلى ٣,١ في المائة[٨]. ويرجع انكماش الإنتاج الغذائي إلى تدهور الخدمات الزراعية، وانعدام إمكانات الحصول على المدخلات، وتدهور خطوط النقل. وقد توقف تصريف المنتجات بين المناطق الواقعة على جانبي خطوط الجبهة. أما في المناطق المضارة بشكل خاص من النزاعات الداخلية، مثل شمالي وجنوبي كيفو، أدت تحركات سكان الريف إلى تقلص

(٥) النشرة نصف الشهرية مارس-أبريل/آذار-نيسان ٢٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
(٦) التقدير القطري الموحد نسخة مؤقتة ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩
(٧) التقدير القطري الموحد نسخة مؤقتة ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩
(٨) التقدير القطري الموحد نسخة مؤقتة ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩

المساحات المزروعة. كما يتعرض المنتجون في بعض الأحيان إلى أعمال النهب التي تقترفها بعض العناصر المتصارعة على مسرح الأحداث. كما كان من نتائج الخفض الكبير لقيمة العملة ونسبة التضخم التي بلغت ٣٥٠ في المائة أن تدنت قدرة السكان الشرائية مما حد من إمكانية انتفاعهم بالسلع الغذائية. ولا تزيد حصة الفرد اليومية من السعرات الحرارية على ١ ٨١٥ سعرا حراريا في حين أن المتوسط الأفريقي يصل إلى ٢ ٢٠٠ من السعرات الحرارية. واتضح من أعمال التقييم أن أكثر من ٢ مليون نسمة، أغلبهم من النازحين واللاجئين ومن سكان المدن من أشد الفئات ضعفا، أي أن حوالي ٤,٣ في المائة من مجموع السكان يواجهون ظروفا حادة نتيجة لانعدام الأمن الغذائي[٩].

أوضاع المرأة

٩- بسبب الظروف الاقتصادية وحالة النزاع الداخلي ازداد عدد النساء من ربات الأسر. ففي الوقت الذي كانت لا تزيد فيه النسبة على المستوى القطري على ١٣ في المائة، لوحظ أنها وصلت إلى ٢٠ في المائة في محافظات شمالي كيفو، والمحافظات الواقعة في مناطق الكونغو الجنوبية وفي باندوندو والكساي الشرقي والكساي الغربي. وتتأثر هذه الأسر على وجه الخصوص بعدم استقرار ظروف المعيشة وبالفقر. وقد تدهورت الحالة الصحية بشكل ملحوظ كما ترتفع نسب الوفيات ونسب انتشار الأمراض ولا سيما بين النساء والأطفال. وارتفعت بصورة حادة نسبة الوفيات بين الأطفال حيث بلغت ١٢٧ حالة وفاة من بين كل ألف مولود كما ارتفعت بصورة غير طبيعية نسبة الوفيات بين الأمهات حيث وصلت إلى ١ ٨٣٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة[١٠]. وتدل هذه النسب المرتفعة إلى عدم كفاية الرعاية الطبية وإلى التدهور العام الذي أصاب جميع المرافق الصحية والاجتماعية بصفة عامة.

١٠- وكانت نسبة الأمية بين النساء ٤٦ في المائة مقابل ١٧,٥ في المائة بين الرجال في عام ١٩٩٥[١١]، علما بأن دورات محو الأمية نادرة فضلا عن أن انشغال النساء بالبحث عما يؤمن معاش أسرهن لا يتيح لهن الوقت الكافي لمتابعة هذه الدورات. والمرأة ممثلة بنسبة ٨٠ في المائة في الزراعة. وبالتالي يعتمد الأمن الغذائي على قطاع للإنتاج الأسري قائم بصفة خاصة على أكتاف النساء مع أدوات وتقنيات بدائية.

البيئة

١١- من المفترض أن تساهم الأراضي المتوافرة بكثرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنمية البلد الزراعية واقتصاده الريفي. غير أنه لا يوجد أي توازن في نسب استغلال الأراضي كما أن الضغط السكاني الضخم في كل من محافظات شمالي وجنوبي كيفو ومناطق الكونغو الجنوبية أدت إلى تفتيت الأراضي بصورة كبيرة للغاية وإلى تدهور التربة. وتأثرت بصفة خاصة المناطق المحيطة بالمدن ذات الكثافة السكانية العالية مثل كينشاسا ومبوجي-مايا بتدهور التربة. وسيتم الشروع في تنفيذ أنشطة إصلاح البني الأساسية الريفية وتلك المتصلة بشبكة وسائل النقل وأنشطة إعادة التشجير، ولا سيما في هذه المناطق، في إطار الشق المتعلق بالإنعاش من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المقترحة.

(٩) منظمة الأغذية والزراعة
(١٠) التقدير القطري الموحد نسخة مؤقتة ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩
(١١) التقدير القطري الموحد نسخة مؤقتة ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩

مساعدات البرنامج السابقة

١٢- قدم **البرنامج** خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧، مساعدات طارئة لأكثر من مليون من المستفيدين أغلبهم أساسا من اللاجئين. ولقد أدت إعادة نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين إلى بلادهم إلى خفض كبير في هذا النوع من المساعدات. ولكن نظرا لتفجر النزاعات من جديد في البلدان المتاخمة، أعد **البرنامج** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨ العملية ٦٠٣٥ لمساعدة اللاجئين القادمين من أنغولا ومن جمهورية الكونغو. وستتواصل هذه المعونة الغذائية العملية الطارئة ٦٠٣٥ (التوسع الأول) حتى شهر أبريل/نيسان ٢٠٠١ لصالح ٣٠٠ ٥١ لاجئ أنغولي، و٠٠٠ ١٠ شخص من سكان مناطق الاستقبال في محافظات كاتنجا وبندوندو ومحافظات الكونغو الجنوبية.

١٣- علاوة على ذلك، شرع **البرنامج** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩ في تنفيذ العملية الطارئة ٦١١٠ لتقديم معونة غذائية طارئة إلى سكان الكونغو المتضررين من نزاع أغسطس/آب ١٩٩٨. وتقضي هذه العملية بتلبية الاحتياجات الغذائية لأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من النازحين، و٠٠٠ ١٥٠ شخص من أشد الفئات ضعفا والذين يعتبرون في تزايد مستمر في الوقت الحالي. وقد تم تمديد هذه العملية المجازة أصلا لمدة ستة أشهر حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، بسبب التأخر في إيجاد مصادر لتمويلها.

١٤- من جهة أخرى، أجاز **البرنامج** في مايو/أيار ١٩٩٩ مشروعين عاجلين هدفهما المساعدة على إعادة الاندماج الاجتماعي للمجموعات الضعيفة في مدينة كينشاسا ودعم المبادرات النسائية والمجتمعية في مدينة مبوجي-مايي. ولم ينفذ هذان المشروعات لعدم توافر التمويل اللازم لهما وبسبب الأوضاع الأمنية في البلد. وسوف يعاد النظر في هذه الأنشطة في سياق العملية الحالية ضمن أنشطة الإنعاش.

سياسات وبرامج الإنعاش الحكومية

١٥- أعدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة ثلاثية (١٩٩٧ ١٩٩٩) لإعادة البناء على المستوى الوطني (ما زالت نافذة)، تتلخص أهدافها الشاملة فيما يلي:

- تثبيت إطار الاقتصاديات الكلية بفضل تنقية البيئة السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية؛
- إصلاح البنيات الأساسية الرئيسية وتنظيم المناطق اقتصاديا واجتماعيا بمشاركة السكان المستفيدين النشطة؛
- إنعاش الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق نسبة نمو تزيد على نسبة النمو السكاني (وهي ٣,١ في المائة حاليا).

١٦- وتعترف الحكومة بأن مواردها الخاصة غير كافية لتنفيذ مثل هذا البرنامج الذي لم يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الملحة. ولكن إدراكا منها لخطورة الموقف ولا سيما موقف السكان المتضررين من الحرب، وأشد المجموعات السكانية ضعفا، واللاجئين بادرت بطلب مساعدة المجتمع الدولي لهذه الفئات من السكان.

مسوغات تقديم المساعدة

١٧- تركت الأزمة الإنسانية المتواصلة منذ سنين عديدة آثارها على آليات السكان للتعيش وللصمود. فالآلاف من النازحين ومن الأطفال سيئي التغذية ومن المجموعات السكانية المستضعفة يعيشون في ظروف تتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار ويعترفون بأن الفضل في بقاءهم على قيد الحياة يرجع إلى المعونات الغذائية وحدها. وستركز العملية المقترحة على معونات الإغاثة. وإن كان مع احتمال حل النزاع سلميا بفضل اتفاقات لوساكا، ستنفذ أيضا أنشطة للإعمار ولإنعاش الاقتصاد المحلي في المناطق ذات الأوضاع الأمنية الطيبة نسبيا. وقد ساهم انتشار المراقبين

العسكريين لبعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة للكونغو اعتبارا من شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية جديدة لإيقاف إطلاق النار في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ وتكثيف المبادرات الإنسانية وتعزيز وجود الشركاء ميدانيا في خلق مناخ مؤات لتنفيذ الأنشطة التي تصاحب عادة انتهاء الأزمات.

استراتيجية الإنعاش

احتياجات المستفيدين

١٨- يمثل نصيب القطاع الزراعي ولا سيما الزراعة المعيشية ٦٠ في المائة من أجمالي الناتج الداخلي. إلا أن إمكانات المزارعين الذين يمثلون ٧٠ في المائة من السكان للحصول على المدخلات محدود وكذلك إمكانات اتصالهم بالشبكات التجارية. ويؤدى ذلك إلى الهجرة الجماعية إلى المناطق الحضرية، كما يزيد من حجم الطلب على السلع الغذائية وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار (تتراوح نسب التضخم خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ بين ٨٠ و٣٥٠ في المائة تبعا للمناطق). ويفسر ذلك الأوضاع التي تتسم بعدم الاستقرار، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي المشار إليها فيما سبق.

١٩- تعتبر الظروف الغذائية لبعض المجموعات المحرومة ولا سيما الأطفال، مثار قلق شديد. واتضح من مسح أجرته لجنة التنسيق الريفي للتغذية الإنسانية في مدينة مبوجي-ماي في الكاساي الشرقي تأخر النمو بنسبة ١١ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة، كما أن ٦٠ في المائة من الأسر ليس لديها أي مخزون غذائي في حين أن الطعام الذي لا يحتوى إلا على نسبة ضعيفة من البروتينيات لا يقدم سوى مرة واحدة في اليوم. وفي لومومباشي توضح دراسة للمنظمة الفرنسية "العمل لمكافحة الجوع" تأخر النمو بنسب تزيد على ١٩ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة وأن نسبة تقدر بنحو ١٨ في المائة من الأمهات تعاني من سوء التغذية. ويتضح من دراسة أخرى لصندوق " لننقذ الأطفال" أن الأمن الغذائي للنازحين يتدهور بسرعة. وفي منطقة إيتورى بالمحافظة الشرقية تبلغ النسبة الشاملة لسوء التغذية ١١,٦ في المائة في حين تصل نسبة سوء التغذية الحاد إلى ٩,١ في المائة. وفي كينشاسا أوضحت دراسة مشتركة بين منظمة العمل لمكافحة الجوع والولايات المتحدة الأمريكية أن سكان أشد الأحياء فقرا لا يتناولون سوى وجبة واحدة في اليوم.

٢٠- ووفقا للدراسات التغذوية ولأعمال المسح لدخل الأسر التي أجرتها المنظمات الإنسانية ستركز العملية المقترحة في شقها المتعلق بالإغاثة على النازحين الذين فقدوا آليات البقاء، وعلى الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وعلى الأمهات الحوامل والمرضعات، وعلى اللاجئين من أنغولا الذين تتدنى أمامهم إمكانات الحصول على الأغذية، وهي كلها مجموعات تعتمد أساسا على المعونات الغذائية. أما الشق المتعلق بالإنعاش فسيركز على النازحين الذين تجرى عملية إعادة إسكانهم وعلى السكان المستضيفين لهم. وستعطى الأولوية للنساء كما ستستخدم المعونة الغذائية لاستكمال غذائهن وفي نفس الوقت لتمكينهن من الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات.

٢١- ويحتاج النازحون الذين يعتمدون كلية على المعونات والأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية إلى معونات طارئة ليقيموا أودهم. وتتضح من الدراسات المشار إليها سابقا ومن الاتصالات المباشرة مع المستفيدين في المناطق الريفية ضرورة تعزيز قدرات السكان في مجال إنتاج الأغذية. وستستكمل المعونة الغذائية المقدمة إلى المجموعات التي يقع عليها الاختيار بالبذور وبالأدوات الزراعية (بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة) من أجل تعظيم

فعالية الأنشطة واستخدام الأراضي الزراعية. وهي أدوات مألوفة كالمجارف وأدوات الحفر والسواطير والمناقل، علما بأن هذه النوع من المساعدات قد يساهم على نحو ملحوظ في تحسين ظروف معيشة المستفيدين.

دور المعونة الغذائية

٢٢- في إطار للظروف العامة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يؤثر انعدام الأمن الغذائي على عدد كبير من السكان ولا سيما النساء والأطفال، ستزودهم المعونة الغذائية بدعم تغذوي حيوي. كما أنها ستسمح للنازحين أو للذين في مرحلة إعادة الاندماج بتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما أن التغذية الطارئة ستساهم في تعزيز قدرة المستفيدين على البقاء نظرا لاعتمادهم الكلي على هذه المعونة. وهكذا قضت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بتوزيع حصص غذائية مختلفة للإغاثة الطارئة من ناحية وحصص أخرى للإنعاش عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. وسوف تخلق عمليات إصلاح البني الأساسية الريفية، والاجتماعية، وتلك المخصصة لتحسين البيئة فرصا عديدة للعمالة وأصولا مستدامة للمجتمعات المحلية. كما أن شق الإنعاش سيساند علاوة على ذلك أنشطة مكافحة الأمية النفعية لصالح النساء من أجل دعم آليات التصدي المتوافرة لهن.

طرق التنفيذ

٢٣- يعتزم **البرنامج** تنفيذ عملية للإغاثة الممتدة والإنعاش مدتها سنتان (يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢) من أجل:

- ضمان الدعم التغذوي للمجموعات الضعيفة التي تمر بأوضاع غذائية حرجة؛
- توفير سبل العيش للنازحين وللاجئين الذين يعتمدون كلية على المعونة؛
- تشجيع إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين ليصبحوا جزءا لا يتجزأ من نسيج السكان الضعفاء؛

٢٤- ستضطلع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بمهام العملية الطارئة الجاري تنفيذها حاليا كما أنها ستتيح أيضا تقديم يد العون إلى ١٠ ٠٠٠ لاجئ من أنغولا وصلوا مؤخرا في مقاطعة الكونغو الجنوبية. وستستفيد العملية من الخبرة المكتسبة في مجال أنشطة الغذاء مقابل العمل المنفذة في فترات وأماكن محددة. وسيؤدى الاختيار الانتقائي للمستفيدين إلى تخفيض عدد الذين يتلقون حصصا غذائية للإغاثة تدريجيا وتخصيصها لشق الإنعاش. وسينخفض حجم الأغذية الموزعة للإغاثة بنسبة ٣٨ في المائة تقريبا خلال السنة الثانية.

٢٥- ستجرى أنشطة الإصلاح على المدى المتوسط على أساس نهج مجتمعي. وستساهم الجمعيات والمجموعات المحلية ولا سيما الجمعيات النسائية، في محاولة إنهاء الاعتماد على المعونات الغذائية تدريجيا وعلى وجه الخصوص في المناطق غير المضارة بشكل خاص من النزاعات. وسيعمل **البرنامج** على تحديد الأنشطة ووضع تصميمها بالاشتراك مع المستفيدين وسيلجأ لهذا الغرض إلى المنظمات غير الحكومية الشريكة وإلى وكالات الأمم المتحدة.

الغايات والأهداف

٢٦- ستوفر عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش معونة ممتدة لإغاثة النازحين، واللاجئين وأشد المجموعات السكانية ضعفا بما يساعدهم على مواصلة العيش وبيسر في نفس الوقت إعادتهم إلى مواقعهم الأصلية. كما ستعود هذه العملية

بالفائدة على الأمن الغذائي الأسري عن طريق إقامة أصول وتنفيذ أنشطة مولدة للدخل. والأهداف الرئيسية لهذه العملية هي:

- تحسين الأمن الغذائي الأسري للنازحين واللاجئين ممن يعتمدون كلية تقريبا على المعونة الغذائية؛
- تحسين الأوضاع الغذائية للأطفال سيئي التغذية والأمهات الحوامل والمرضعات وضمان تعويضهم غذائيا؛
- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والاستقلال الذاتي الاقتصادي للنساء وللرجال الذين أعيد توطينهم عن طريق دعم سبل عيشهم ورزقهم من خلال إصلاح البني الأساسية الريفية والاجتماعية، وحماية البيئة، والإنتاج الزراعي؛
- تشجيع النازحات من النساء أو اللاتي أعيد توطينهن ويواجهن حالة من انعدام الأمن الغذائي إلى الاشتراك في دورات للتدريب المهني ليتمتعن باستقلالهن الذاتي؛
- المحافظة على الظروف الغذائية للنازحين وللمجموعات الضعيفة وللاجئين المعرضين بصفة خاصة لانعدام الأمن الغذائي، أو تحسين هذه الظروف؛
- تشجيع توطين أو إعادة توطين النازحين.

التنفيذ بحسب كل عنصر من العناصر المكونة

العناصر المكونة الرئيسية

٢٧- تتكون عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش من شقين أساسيين: (أ) معونة ممتدة لإغاثة ٨٤٤ ٠٠٠ مستفيد في السنة الأولي ، و ٥٥٤ ٧٥٠ مستفيدا في السنة الثانية. ويتكون هؤلاء المستفيدون من النازحين، والأطفال سيئي التغذية، ومن أشد المجموعات السكانية ضعفا ومن اللاجئين. ويقدر حجم الأغذية المخصصة لهذا الشق ٤٦ ٧١٠ أطنان للسنة الأولي و٣١ ٠٤٧ طنا للسنة الثانية؛ (ب) أنشطة للإنعاش لصالح ٥٧٥ ٩١٠ أشخاص و٦٠٧ ٠٠٠ مستفيد خلال السنتين الأولي والثانية مع تخصيص ٢٦ ٩٧٨ و٢٩ ٨٣٠ طنا من الأغذية لهاتين السنتين على التوالي. وفيما يتعلق بكميات الأغذية، سترتفع الكميات المخصصة لشق الإنعاش من ٣٧ في المائة من مجموع الموارد الغذائية في عام ٢٠٠١ إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٢.

٢٨- الجدير بالذكر أن بيان المستفيدين كما جاء في الملحق الأول وفي الفقرة ٤٩ لا تعتبر بيانات حصرية. فعلي سبيل المثال يجوز أن يتلقى بعض المستفيدين أغذية بوصفهم من النازحين، ثم في مرحلة لاحقة باعتبارهم ممن يتم إعادة إسكانهم أو من المشتركين في أنشطة الغذاء مقابل العمل أو الغذاء مقابل التدريب. ويجوز أن تنتفع النساء اللواتي يترددن على المراكز الغذائية بمخصصات باعتبارهن مشتركات في برامج الغذاء مقابل التدريب. وفيما يلي بيان طرائق التدخل :

⇦ *شق الإغاثة*

(أ) النازحون

٢٩- في إطار عملية الطوارئ ٦١١٠، كان **البرنامج** يتوقع تقديم معونة غذائية لنحو ٣٥٠ ٠٠٠ مستفيد (١٥٠ ٠٠٠ من الفئات الضعيفة، و ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من النازحين المستقرين في مدن كينشاسا، ولومومباشي، وجوما، وبوكافو، وفي شمال كاتنجا. إلا أن عدد المستفيدين ارتفع تدريجيا مع توسيع إطار نشاط **البرنامج** الذي افتتح مؤخرا مكاتب في مبانداكا وكيسانجانى. كما أن تحسن إمكانات الحصول على الإمدادات وتحسن الأوضاع الأمنية في مناطق مثل الكاساي الشمالي والجنوبي وشمال كاتنجا أتاح إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من المجموعات المختارة.

٣٠- خلال السنة الأولي من العملية سيتلقى ٥٠٠ ٣٨٣ نازح في حالة من العوز الغذائي، حصة غذائية طارئة قيمتها نحو ١ ٠٥٤ من السعرات الحرارية يوميا لمدة تبلغ في المتوسط ستة أشهر. وسينخفض هذا الرقم في عام ٢٠٠٢ ليقتصر على ١٧٩ ٠٠٠ شخص نتيجة لعمليات إعادة الاستقرار. والواقع أن إمكانات القيام بأنشطة زراعية في مواقع استقبالهم أو العمل كأجراء في خدمة الأهالي المستضيفين لهم متوافرة في غالبية المناطق المضارة. أما في المراكز الحضرية ففي الإمكان مزاولة الأعمال التجارية الصغيرة، والأنشطة الحرفية، وفلاحة البساتين، وتجهيز المنتجات الزراعية. وبفضل هذا الدعم سيتمكن النازحون من الحصول على مساعدة مقابل إعادة الاستقرار بالاتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة.

(ب) المجموعات السكانية الضعيفة

٣١- حتى منتصف عام ١٩٩٩، كان **البرنامج** قدم يد العون إلى ٧٥ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة وعلى رأسهم الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والأمهات الحوامل والمرضعات المتلقين للعون في المراكز الغذائية. كما انتفع أيضا من معونة **البرنامج** عدد محدود من المصابين بأمراض مزمنة ومن المسنين المقيمين في المرافق الاجتماعية. وفي بعض الأحيان يتم إشراك أسر الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في أنشطة الغذاء مقابل العمل مع إعطاء الأولوية في هذا الشأن إلى النساء من ربات الأسر. وتتولى مراكز التغذية تعميق وعي الأمهات بأهمية توفير نوعية أفضل من الغذاء كما أنها تيسر لهن مزاولة الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الغذائي.

٣٢- ستواصل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذا النشاط مع اتباع نهج متناسق لمختلف مناطق البلد. وسيتلقى الأطفال في المراكز الغذائية حصة إضافية وتغذية تكميلية في حين ستشرك الأمهات في أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٣٣- نظرا لعمليات الانتقال المتكررة لأماكن تبعد أكثر فأكثر عن المواقع الأصلية ولمدد أطول، تعتبر المساندة المقدمة إلى الأطفال سيئي التغذية في مراكز التغذية طوق نجاة فعال. وسيبقى إذن الشق الرئيسي على هذا الهدف أي استرجاع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والأمهات الحوامل والمرضعات لصحتهم (٨٧ في المائة من الفئات المستضعفة). وسيتلقون تغذية تكميلية لضمان استرجاعهم لصحتهم الغذائية. والمستفيدون هم أساسا من النازحين، ومن الأهالي المستضيفين للنازحين، ومن المجموعات المستضعفة، واللاجئين. كما ستتم إعالة المرضى والمسنين الذين لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة من المستضعفين في إطار هذا الشق. وسيتلقون حصة غذائية كاملة للإغاثة. وأهم الشركاء في هذا الميدان (منظمة " أطباء بلا حدود – بلجيكا" و" أطباء بلا حدود فرنسا"، و "أطباء بلا حدود هولندا"، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمة اليونيسيف، والمكتب الكنسي للأعمال الطبية).

(ج) اللاجئون

٣٤- يربو عدد اللاجئين الذين يساعدهم **البرنامج** في الوقت الحاضر، في إطار عملية الطوارئ ٦٠٣٥ (التوسع الأول) مساعدة اللاجئين من أنغولا والكونغو"، على نحو ٥١ ٠٠٠ لاجئ. وكانت آخر بعثة مشتركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقدير الاحتياجات الغذائية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ قد أوصت بالتخلي تماما عن المعونة الطارئة في إطار استراتيجية للارتقاء ذاتيا بهؤلاء السكان عند نهاية العملية في أبريل/نيسان ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، وصل أكثر من ٦ ٠٠٠ لاجئ جديد من أنغولا إلى مخيمات مناطق الكونغو الجنوبية. وبالنظر إلى الأوضاع غير المستقرة التي تسود مناطق الحدود بين أنغولا ومحافظات الكونغو الجنوبية، يتزايد تدفق اللاجئين.

٣٥- يعتزم **البرنامج** تمديد المعونة بعد أبريل/نيسان ٢٠٠١ ويتضح من التقديرات أن نحو ١٠ ٠٠٠ شخص وصلوا مؤخرا إلى المخيمات سيحتاجون إلى المساعدات الخارجية طوال مدة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وستتوافر هذه المساعدات من خلال التوزيع العام لحصص غذائية تلبى جميع الاحتياجات. كما سيتم توفير الدعم للأنشطة التي تيسر تحقيق الاكتفاء الذاتي بفضل أنشطة للغذاء مقابل العمل تسمح بالتخلي تدريجيا عن معونات الإغاثة. وسيستفيد من هذا الدعم اللاجئون من أنغولا المقيمين في مخيمات مناطق الكونغو الجنوبية، من ناحية ومن ناحية أخرى، جزء من اللاجئين السودانيين وعددهم ٣٤ ٠٠٠ لاجئ المستقرين في المحافظة الشرقية والذين ما زالوا يتلقون المعونة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

⇦ *شق الإنعاش*

(أ) إعادة إسكان النازحين

٣٦- تنبئ عملية تحقيق السلام وانتشار المراقبين العسكريين للجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة للكونغو بإمكانية إعادة إسكان النازحين تدريجيا، أي حوالي ٩ ٠٠٠ أسرة كل ثلاثة أشهر. وستختلف نسبة عودة النازحين تبعا لإمكانيات الاستيعاب، وتوافر الأراضي وأنشطة أخرى تسمح بضمان مستوى كاف للمعيشة. وخلال مدة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، من المقدر أن يعود غالبية النازحين إلى مواقعهم الأصلية.

٣٧- من أجل تشجيع النازحين على العودة وتيسير إعادة إدماجهم، ستوزع معونة غذائية في عام ٢٠٠١ على نحو ١٨٨ ٠٠٠ شخص ، وفي السنة الثانية على ٥٠٠ ١٢٧ شخص. وتعتبر هذه الحصة حافزا ولا سيما للذين يعيشون في الأوساط الحضرية والذين يترددون في العودة نظرا لظروف المعيشة الصعبة في الأوساط الريفية. ومن المقرر تقديم حصة لإعادة الإسكان لمدة ٩٠ يوما نظرا لأن بوادر المحاصيل الجديدة لن تظهر إلا عند نهاية هذه الفترة. وستحل محل المعونة الغذائية أنشطة الغذاء مقابل العمل المخصصة للإنتاج الزراعي ولإصلاح البنى الأساسية المجتمعية أو الغذاء مقابل التدريب لصالح النساء من ربات الأسر على أساس من الأولوية.

(ب) الغذاء مقابل العمل

٣٨- تم تنفيذ أنشطة للغذاء مقابل العمل لفترات محددة مسبقا تكللت بالنجاح في إطار العمليات الجارية. وقد أثبتت فعاليتها كحافز ولا سيما بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التي قدمت البذور والأدوات الزراعية في محافظات شمالي وجنوبي كيفو، وفي المحافظة الشرقية، وفي كاتانجا. وكذلك الأمر فيما يتعلق بفلاحة البساتين في المناطق الحضرية وتلك المحيطة بالمدن ودعم الزراعات الغذائية في كينشاسا. كما تعاون **البرنامج** في إطار المعونة للاجئين من رواندا (١٩٩٤ ١٩٩٧) مع المنظمة غير الحكومية الوطنية " فريق الطوارئ للتنوع الحيوي" لنظافة مخيمات

اللاجئين ومع المعهد الكونغولي لصيانة الطبيعة لعمليات إعادة التشجير وحماية الحدائق البلدية في شرقي البلاد. وتشرك هذه الأنشطة نحو ٢٠ ٠٠٠ فرد ليوم العمل. كما عمل **البرنامج** بالتعاون مع منظمة "أوكسفام" والجمعية السبتية للإغاثة والتنمية لإصلاح الطرق في غوما مما أشرك ٥ ٠٠٠ فرد في يوم العمل.

٣٩- خلال فترة السنتين سيستفيد من أنشطة الغذاء مقابل العمل ٩٥ ٠٠٠ أسرة (أي ٤٧٥ ٠٠٠ مستفيد ٦٠ في المائة منهم من النساء). وتوفر هذه المساعدة دعما غذائيا وفي نفس الوقت تعزز سبل العيش المستدامة. كما أنها تمثل دخلا إضافيا عن طريق خلق فرص للعمالة أمام المستفيدين. وتتعلق الأنشطة المقترحة بإصلاح طرق الوصل، وتنظيم الأراضي الزراعية، وحماية وإكثار البذور، وحماية البيئة، وفلاحة البساتين وتربية الماشية الصغيرة، وتجديد المرافق الاجتماعية والصحية وأعمال النظافة في المدن.

٤٠- وخلال هذه العملية يعتزم **البرنامج** تعزيز تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة في إطار مشروع للمواجهة العاجلة للأزمة الغذائية في كينشاسا ولومومباشى، يكون الهدف منه دعم الأمن الغذائي عن طريق الاستفادة من إنتاج فلاحة البساتين ومن تربية الماشية الصغيرة. وبمساعدة مكتب خدمات مساندة المشروعات التابع للأمم المتحدة، سيشمل التعاون أيضا مشروعا لدعم المبادرات المجتمعية للتخلص من آثار الأزمة سيؤدى في نفس الوقت إلى تعزيز القدرات المحلية على إدارة المشروعات المجتمعية وتحسين دخل الأسر.

٤١- سيعمل **البرنامج** بالشراكة مع منظمة "World Vision" على إحياء مشروع مساندة أنشطة المجموعات المستضعفة في كينشاسا والمخصصة أساسا للنساء (٦٠ في المائة من المستفيدين) دعما لأنشطة المنشآت الصغيرة بفضل التدريب، وتنقية البيئة في أحياء العاصمة المحرومة وإصلاح طرق الوصل الزراعية في الأرباض ومحو الأمية. وستمثل المعونة الغذائية حافزا على التدريب ودعما لاحتياجات النساء وأسرهن.

٤٢- كما أن مساندة الأنشطة النسائية في مبوجي مايا ستتيح للنساء تلقى التدريب في إطار عملية مخصصة لهن على أساس من الأولوية، من أجل إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة (المخابز وإنتاج فلاحة البساتين وصناعة الصابون) والاشتراك في نفس الوقت في دورات محو الأمية. ومن المقرر أيضا إنجاز بعض أعمال النظافة كتنظيف مجارى المياه وبناء المراحيض بمساندة منظمة أوكسفارم واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٤٣- بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، حدد **البرنامج** أنشطة إكثار وحماية البذور. وستنفذ أنشطة حماية الحدائق الأهلية وإعادة التشجير بمساعدة كل من منظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الطوارئ للتنوع الحيوي والمعهد الكونغولي لصيانة الطبيعة ولا سيما في المناطق الشرقية ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مناطق الكونغو الجنوبية. ومن المقرر تنفيذ أنشطة لإصلاح المراكز الصحية والمدارس بمشاركة منظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة " أطباء بلا حدود بلجيكا". وسيتم إصلاح طرق الوصل الزراعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة غير الحكومية الزراعية الألمانية والاتحاد الأوروبي. كما يعتزم **البرنامج** القيام بالتعاون مع مكتب العمل الدولي في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب، بعمليات مشتركة لصالح ١٠ ٠٠٠ أسرة من أسر النازحين، واللاجئين والمجموعات المستضعفة. كما أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن نيته في التعاون في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب.

(ج) الغذاء مقابل التدريب

٤٤- ستكون هذه الأنشطة لصالح النساء أساسا اللواتي يمثلن ٨٠ في المائة من المستفيدين. وسيشمل هذا النشاط ٢٠٠ ٣٩٤ شخص مع إعطاء الأولوية لأمهات الأطفال في المراكز الغذائية. وستولى عناية خاصة لبرامج محو الأمية الوظيفية بين النساء. كما أن تدريب النساء على بعض الحرف كأشغال الإبرة، وصناعة الصابون، وتجهيز المنتجات الزراعية، وحفظ الأسماك، وفلاحة البساتين سيتيح لهن الاضطلاع بأنشطة مولدة للدخل تدعمها العمليات الائتمانية الصغيرة. ورؤى أنه من الأفضل تحديد المستفيدين من خلال مراكز التغذية، مما سيتيح الاختيار الملائم للأسر المعرضة للمخاطر. والتزم بالفعل غالبية شركاء **البرنامج** في إدارة مراكز التغذية بالمشاركة في هذا النوع من النشاط وهم يتمتعون بالقدرات الفنية الملائمة.

٤٥- سيتلقى أطفال الشوارع وأطفال المناجم في مبوجي مايي، والمعاقون واليتامى المساندة لأن أنشطة الغذاء مقابل التدريب تعتبر طريقة من طرائق التدخل المتميزة لضمان التأثير المستديم على آليات التصدي وعلى مستويات معيشة هذا المجموعات بالتحديد. وسيجرى تنظيمها وإدارتها بواسطة هياكل تتعاون مع **البرنامج** مثل المنظمات غير الحكومية الوطنية كمنظمة " الكرامة الإنسانية في العالم" ومنظمة " مساعدة الأطفال المحرومين".

تعزيز القدرات

٤٦- سيكون إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها ومتابعتها من النهج التي ستتبع على الدوام على أساس من الأولوية. ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الفعالية، سيعزز **البرنامج** قدرات النساء وأشد الفئات حرمانا من أجل ضمان مشاركة المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة واستخدام الحد الأدنى من التقنيات. وسيشارك **البرنامج** في مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف أساسا إلى تعزيز قدرات هذه المجموعات. وسيتأكد **البرنامج** في إطار الشق المتعلق بالغذاء مقابل التدريب أن الأنشطة المنجزة لصالح النساء ستعزز أيضا ثقتهن الذاتية ودورهن في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والأسرية سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجموعات والجمعيات.

٤٧- يعتبر تحسين أساليب جمع البيانات وتقدير الاحتياجات، وتعزيز القدرات على إدارة الأزمة سواء على مستوى الحكومة المركزية أو الإقليمية من المبادرات التي بفضل مساندة الأمم المتحدة ومشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشروعات وفريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث، التي ستساهم في تحسين قدرات إدارات الدولة. وستتعزز هذه المساندة بفضل نظام التنسيق الذي وضعته اللجنة الوطنية للأزمة.

٤٨- يعتزم **البرنامج** عقد اجتماعات تنويرية وتنظيم أنشطة تدريبية للنظراء الحكوميين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة التي ستساهم في هذه العملية من أجل الاتفاق على طرائق عملية لاختيار الأنشطة ومتابعتها. وتعتبر مشاركة هذه الجهات في عمليات تقدير الاحتياجات، وأعمال المسح وغير ذلك من أعمال الرصد نوعا من التدريب بالممارسة.

احتياجات المستفيدين وتشكيلة الأغذية

٤٩- فيما يلي بيان بالمواد المقررة والاحتياجات المقابلة:

السنة الأولي: المستفيدون والكميات المطلوبة (بالطن)

فئات المستفيدين	عدد المستفيدين	طحين الذرة	الفاصوليا	الزيت	الملح	خليط صويا وذرة	سكر	بسكويت	المجموع
النازحون	٣٨٣ ٥٠٠	١٣ ٨٠٦	٤ ١٤٢	١ ٠٣٥	٢٠٧	صفر	صفر	١٠٥	١٩ ٢٩٥
اللاجئون	١٠ ٠٠٠	١ ٤٦٠	٤٣٨	١١٠	١٨	صفر	صفر	صفر	٢ ٠٢٦
أطفال يعانون من سوء التغذية	٤٢٤ ٥٠٠	١٠ ١٨٨	٣ ٠٥٦	١ ٠١٩	١٢٧	٥ ٠٩٤	٦٣٧	صفر	٢٠ ١٢١
مجموعات ضعيفة	٢٦ ٠٠٠	٣ ٧٩٦	١ ١٣٩	٢٨٥	٤٧	صفر	صفر	صفر	٥ ٢٦٧
معاد تسكينهم	١٨٧ ٨٦٠	٥ ٠٧٢	١ ٥٢٢	٤٢٣	٦٨	صفر	صفر	صفر	٧ ٠٨٥
غذاء مقابل العمل	٢٢٣ ٨٥٠	١٠ ٣٩٧	٣ ١١٩	٧٨٠	١٣٠	صفر	صفر	صفر	١٤ ٤٢٦
غذاء مقابل التدريب	١٦٤ ٢٠٠	٣ ٩٤١	١ ١٨٢	٢٩٦	٤٩	صفر	صفر	صفر	٥ ٤٦٨
المجموع	١ ٤١٩ ٩١٠	٤٨ ٦٦٠	١٤ ٥٩٨	٣ ٩٤٨	٦٤٦	٥ ٠٩٤	٦٣٧	١٠٥	٧٣ ٦٨٨

السنة لثانية: المستفيدون والكميات المطلوبة (بالطن)

فئات المستفيدين	عدد المستفيدين	طحين الذرة	الفاصوليا	الزيت	الملح	خليط الصويا والذرة	السكر	البسكويت	المجموع
النازحون	١٧٩ ٠٠٠	٦ ٤٤٤	١ ٩٣٣	٤٨٣	٩٧	صفر	صفر	صفر	٨ ٩٥٧
اللاجئون	١٠ ٠٠٠	١ ٤٦٠	٤٣٨	١١٠	١٨	صفر	صفر	صفر	٢ ٠٢٦
أطفال يعانون من سوء التغذية	٣٤٧ ٥٠٠	٨ ٣٤٠	٢ ٥٠٢	٨٣٤	١٠٤	٤ ١٧٠	٤١٧	صفر	١٦ ٣٦٧
مجموعات ضعيفة	١٨ ٢٥٠	٢ ٦٦٥	٧٩٩	٢٠٠	٣٣	صفر	صفر	صقر	٣ ٦٩٧
معاد تسكينهم	١٢٧ ٥٠٠	٣ ٤٤٢	١ ٠٣٣	٢٨٧	٤٦	صفر	صفر	صفر	٤ ٨٠٨
غذاء مقابل العمل	٢٤٩ ٥٠٠	١٢ ٥١٤	٣ ٧٥٤	٩٣٩	١٥٦	صفر	صفر	صفر	١٧ ٣٦٣
غذاء مقابل التدريب	٢٣٠ ٠٠٠	٥ ٥٢٠	١ ٦٥٦	٤١٤	٦٩	صفر	صفر	صفر	٧ ٦٥٩
المجموع	١ ١٦١ ٧٥٠	٤٠ ٣٨٥	١٢ ١١٥	٣ ٢٦٧	٥٢٣	٤ ١٧٠	٤١٧	**صفر**	٦٠ ٨٧٧
مجموع احتياجات العملية		٨٩ ٠٤٥	٢٦ ٧١٣	٧ ٢١٥	١ ١٦٩	٩ ٢٦٤	١ ٠٥٤	١٠٥	١٣٤ ٥٦٥

٥٠- تختلف مستويات الحصص المقدمة بموجب هذه العملية تبعا لفئات المستفيدين وإن كانت تشكيلتها هي نفس تشكيلة العمليات الطارئة السابقة. ومما يبرر هذا النهج الافتقار إلى الشحم والبروتينيات. وسياسهم الملح في تعويض النقص في اليود ولا سيما داخل البلد (المحافظات الاستوائية، المحافظة الشرقية ومحافظتي كيفو).

٥١- على ضوء الملاحظات المسجلة خلال المرحلة الطارئة وعلى أساس آليات التصدي المتاحة لهم الآن للعيش والبقاء، سيتلقى النازحون نصف حصة يوميا في المتوسط. ولإمكان الإبدال بعمليات إعادة التسكين ودعم الاستقلال الذاتي الغذائي للنازح، تقضي هذه العملية بتقديم مساعدة لمدة ستة أشهر. وتتضمن الحصة ٢٠٠ غرام من الحبوب و٦٠ غراما من البقول و١٥ غراما من الزيت وثلاث غرامات من الملح.

٥٢- سيتم الإبقاء على مستوى الحصص الغذائية الأساسية كما تقررت في العمليتين ٦١١٠ و٦٠٣٥ للمجموعات المستضعفة وللاجئين. وتتكون من ٤٠٠ غراما من الحبوب و١٢٠ غراما من البقول و٣٠ غراما من الزيت وخمس غرامات من الملح. وستتلقى المجموعات الضعيفة حصة ستستكمل فيا يخص الأطفال المعانين من سوء التغذية

والحوامل والمرضعات بوجبة مساندة (١ ٠٣٧ من السعرات الحرارية) مكونة من ٢٠٠ غرام من خليط الصويا والذرة و٢٠ غراما من الزيت و٢٥ غراما من السكر. وسيتلقون المساعدة لمدة شهرين في المتوسط. وسيتلقى اللاجئون وجبة كاملة (٢ ١٠٨ من السعرات الحرارية).

٥٣- سيتلقى النازحون العائدين إلى مواقعهم الأصلية معونة غذائية مقدارها ١ ٦٠٣ من السعرات الحرارية يوميا لمدة ثلاثة أشهر في المتوسط تبعا لمستوى انعدام الأمن الغذائي الأسري، ولظروف إعادة التسكين المحلية ولإمكانات استكمال المساعدة عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. وتتكون الحصة المخصصة لهذه الفئة من ٣٠٠ غرام من الحبوب و٩٠ غراما من البقول و٢٥ غراما من الزيت و٤ غرامات من الملح.

٥٤- فيما يتعلق بأنشطة الغذاء مقابل العمل، ستوزع حصة أسرية لخمسة أشخاص محسوبة على أساس حصة فردية كاملة (٢ ١٠٠ من السعرات الحرارية) تقدم لكل رجل عن كل يوم عمل للمستفيدين المكونين أساسا من النازحين أو من الذين يجرى إعادة إسكانهم ومن المجتمعات المحلية المستضيفة. وتعتبر هذه الحصة التي تزيد نسبيا عن غيرها تشجيعا على القيام بأعمال مجهدة بدنيا مثل إصلاح البني الأساسية الزراعية والمجتمعية. وستوزع حصة فردية كاملة على المشاركين في الدورات التدريبية عن كل يوم حضور، وهي حصة مماثلة للحصة المخصصة للمجموعات المستضعفة.

٥٥- من المقرر تكوين احتياطي استراتيجي من ١٠٥ أطنان من البسكويت للعمليات العاجلة عند أى تحرك جديد غير متوقع للسكان. ويجوز استخدام هذا المخزون أيضا لصالح النازحين أثناء رحلة العودة إلى مواقعهم الأصلية.

آليات التنسيق والشراكة

٥٦- يتم حاليا تنسيق الشؤون الإنسانية على مستوى الأمم المتحدة بواسطة ممثل لمنظمة اليونيسيف بمساندة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة. ويعقد هذا المكتب اجتماعات أسبوعية لتحديد الأولويات والاحتياجات ولتخطيط الأنشطة العاجلة. وتعزيزا لآلية التنسيق التي يمثلها هذا الجهاز، يصدر المكتب نشرة نصف شهرية حول الأوضاع الإنسانية متضمنة كافة المعلومات ذات الصلة (الأمن، التحركات السكانية، الصحة والأمن الغذائي).

٥٧- سيتولى **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية، دور المنسق العام للمعونة الغذائية. وستدمج الأنشطة المشار إليها فيما سبق ضمن أولويات الحكومة ونهج الأمم المتحدة المشترك والجهات الممولة والمنظمات غير الحكومية. وستوفد بعثات قطاعية مشتركة بانتظام للتعرف على الاحتياجات وتقديم المساعدة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للأزمة المنشأة تنفيذا لمبادرة حكومية. ويشارك **البرنامج** إيجابيا في هذه الأنشطة التي سيجرى تنفيذها في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المقترحة.

٥٨- ستنفذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بواسطة المنظمات غير الحكومية الأهلية والدولية المختارة على أساس أدائها وخبرتها الميدانية السابقة. وسيتم إعداد تقارير منتظمة تلخص الأوضاع على أساس المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الشريكة، والوزارات المشاركة في العملية الحالية وخلية التنسيق الإنساني.

٥٩- ستتولى لجان الاعتماد في كينشاسا وفي المكاتب المساعدة فحص الطلبات المقدمة للإغاثة والإنعاش من الشركاء أو من الجمعيات. وستعتمد هذه اللجان التي تضم الشركاء كأعضاء، الأنشطة على أساس عدة معايير ولا سيما دور المعونة الغذائية، والجدوى الفنية وجدوى النقل والإمداد، والمجموعات المختارة، ومدى ثبات المساندة والأصول التي سيجرى إنشاؤها، ومدى مساهمة المرأة في تحديد الأنشطة، وتنفيذها، وإدارتها؛ ومساهمة المجتمعات الفنية، والقدرة

التقنية والمالية للوكيل المنفذ، والمخاطر البيئية، وشفافية الإدارة. وستولي عناية خاصة لضمان مشاركة المرأة على نحو متزايد وجودة التنفيذ.

ترتيبات النقل والإمداد

٦٠- تسلك المعونة الغذائية ثلاثة ممرات عند إرسالها: (أ) الجنوبي، عن طريق ميناء دربان، بالنقل البري؛ (ب) الشرقي، عن طريق ميناء ممباسا، بالسكك الحديدية مع تخزين مرحلي في كمبالا، (ج) الغربي من ميناء ماتادى. وتسلم الأغذية إلى مخازن **البرنامج** المركزية في لومباشى فيما يتعلق بالممر الجنوبي، وفي جوما وبوكافو للأغذية القادمة من كمبالا عبر الممر الشرقي، وفي كيمبيزى/كينشاسا للممر الغربي. وسيعاد فتح ممر رابع من دار السلام عبر كيغوما لمناطق شمال كاتانغا ومانييما. كما ستجرى فضلا عن ذلك دراسة للتكاليف فيما يتصل بالممر من بوانت نوار عبر برازافيل إذا ما عادت خطوط السكك الحديدية إلى العمل من جديد. ويجوز في هذه الحالة أن يحل هذا الممر محل ممر ماتادى لتكلفته المرتفعة نسبيا. ويجرى تأمين الأغذية عند وصولها في ميناء ماتادى بواسطة موظف **للبرنامج** مقيم في هذا الموقع بصفة دائمة، يسانده عند تفريغها فريق يضم أربعة من رجال الشرطة التابعين لفريق إدارة أمن الأمم المتحدة.

٦١- تبلغ سعة مخازن **البرنامج** المركزية الخمسة حوالي ١٤ ٠٠٠ طن. ويتولى **البرنامج** نقل الأغذية من المخازن إلى نقاط التسليم الأمامية التي يتم تحديدها مسبقا بالاشتراك مع الشركاء التنفيذيين. وتنقل الأغذية بالطرق النهرية، وبالسكك الحديدية أو بالطرق البرية تحت حراسة مسلحة كلما كان ذلك ضروريا. ويضطلع الشركاء بمسؤولية النقل الثانوي وتوزيع الأغذية. وبسبب صعوبة الوصول إلى بعض المناطق اللاساحلية والافتقار إلى وسائل للنقل وإلى الوقود ترتفع تكاليف النقل على نحو ملحوظ. كما أن بعض طرق النقل (برية، سكك حديدية أو نهرية) أصبحت غير صالحة لنقل السلع نظرا لقدمها أو لانعدام الأمن حولها. ويحتسب سعر النقل البري، والتخزين والمناولة لكل ممر على حدة على أساس متوسط تكاليف النقل حتى نقاط التسليم.

٦٢- لا تتضمن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بندا للنقل الجوي، بالرغم من أن التجربة الحالية دلت على كونه في بعض الأحيان الوسيلة الوحيدة لنقل الأغذية. وفي الحالات التي تتطلب مساعدة عاجلة معينة الهدف والمدة (كحالة كيسانغانى على سبيل المثال في يونيو/حزيران يوليو/تموز ٢٠٠٠) تتوافر لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة موارد ضمن شق الأنشطة الإنسانية العاجلة، يجوز استخدامها. ويجوز **للبرنامج** أيضا أن يستفيد من استعدادات لجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة للكونغو لنقل الأغذية. والمجدولات المعدة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تستند إلى افتراض مفاده أنه بعض انتشار لجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة للكونغو سيكون في الإمكان فتح ممرات إنسانية للنقل برا أو بالطرق النهرية (كإرسال الأغذية إلى كيسانغاني بالقوارب المسطحة الضخمة). أما في الحالات التي تتضح فيها الحاجة إلى عمليات جوية كبيرة، فسيتقدم **البرنامج** بمشروع خاص لهذا الغرض.

٦٣- أما رصد حركة السلع فسيكفلها نظام "كومباس" الذي بدأ تشغيله في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ ومحطاته الأربع في المكاتب المساعدة في جوما، بوكافو، كينشاسا ولومباشى. وسيتم إنشاء محطات إضافية في المكاتب المنشأة حديثا التي لها خطوط ارتباط مباشرة.

الرصد والتقييم

٦٤- لا غنى عن نظام الرصد والتقييم المتواصل لتحديد ما إذا كانت الإنجازات تتفق مع المدخلات، والأنشطة، والأهداف المقررة. كما يسمح مثل هذا النظام بتقييم التقدم المنجز، وتحديد المشكلات والعقبات لإجراء التعديلات اللازمة. وتحتاج عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إلى نظام للرصد أكثر تطور لأنها تشمل أنشطة متنوعة. وستجرى إعادة النظر في الأدوات المستخدمة حاليا لجمع البيانات وتأكيدها، واستكمالها وتوحيدها. وستشمل زيارات ميدانية مشتركة مع الهيئات الحكومية والشركاء التنفيذيين بالإضافة إلى أعمال للمسح.

٦٥- يعتزم **البرنامج** تضمين خطابات التفاهم مع الشركاء التنفيذيين تفاصيل مناهج جمع البيانات، والمؤشرات، والوتيرة وفحوى التقارير. وسيعتمد نظام الرصد على المؤشرات الكمية والكيفية التالية:

⇦ *معلومات عامة*

- عدد النساء المشتركات في برمجة الأنشطة؛
- عدد النساء المشتركات في توزيع الأغذية؛
- توزيع السلع غير الغذائية؛
- أغذية واردة من مصادر أخرى؛
- الاستهلاك اليومي للأغذية؛
- النسبة المئوية للحصص الغذائية المستهلكة/المباعة.

⇦ *توزيع المعونة الغذائية على مختلف المجموعات*

- كميات الأغذية المسلمة بالمقارنة للبرمجة (الميناء، نقاط التسليم المتقدمة/ نقاط التوزيع النهائية)؛
- كميات الأغذية الموزعة بالمقارنة للبرمجة بحسب كل فئة ونوع النشاط، مع توزيعها بحسب الجنس والمحافظة والمدة.

⇦ *دعم مراكز التغذية*

- عدد المستفيدين من المجموعات المستضعفة (الحوامل أو المرضعات والأطفال سيئي التغذية) بحسب شريحة السن، والجنس والوضع؛
- مدة المعونة المقدمة للأطفال سيئي التغذية وإلى الحوامل والمرضعات؛
- عدد الأسر المتلقية للمعونة والتي لها طفل سيئ التغذية؛
- نوع المساندة (توزيع عام، غذاء مقابل العمل/مقابل التدريب)؛
- تسجيل الوزن؛
- الآثار المترتبة على عدم كفاية الوزن عند الولادة/ نسب الوفيات؛
- نسبة الاسترجاع الفعلي للوزن؛
- نسب الانتكاس

⇦ *دعم الإنتاج الزراعي والإعمار*

- عدد النازحين/ الأهالي المستضيفين/اللاجئين/ الذين أعيد تسكينهم المتلقين للمساعدة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل موزعين بحسب الجنس وللرجال بحسب أيام العمل؛
- المساحة المعاد تشجيرها (بالهكتار)، أطوال الطرق المستصلحة (بالكيلومتر)، المساحة المزروعة (بالهكتار) مع التوزيع بحسب الجنس وللرجال بحسب أيام العمل والوحدة المتخذة كمقياس؛
- إنشاء الأصول عن طريق الغذاء مقابل العمل بحسب النوع مع التوزيع بحسب الجنس؛
- عدد المستفيدين المتلقين للمعونة للقيام بأعمال النظافة؛
- البيانات الكمية بحسب الرجال وأيام العمل والتوزيع بحسب الجنس؛
- عدد الوحدات الصحية، والمدارس والمباني العامة المعاد إصلاحها مع التوزيع بحسب الجنس وللرجال بحسب أيام العمل على أساس الوحدة المتخذة كمقياس.

⇦ *دعم التدريب*

- عدد الأشخاص المتلقين للمعونة عن طريق الغذاء مقابل التدريب موزعين بحسب الجنس وللرجال بحسب أيام العمل مع التمييز بين النازحين، والأهالي المستضيفين، واللاجئين، وأطفال الشوارع، والمعاقين والأيتام؛
- نسبة المستفيدين الذين أنهوا تدريبهم، نسبة الأشخاص الذين ينتفعون من تدريبهم؛
- نسبة المستفيدين العاملين في أنشطة مولدة للدخل مع توزيعهم بحسب الجنس.

المكاتب المساعدة والعاملون

٦٦- جمهورية الكونغو الديمقراطية من أكبر بلدان القارة الأفريقية والمجموعات المختارة للانتفاع بعمليات **البرنامج** موزعة في مختلف الأنحاء. والمسافات التي تفصل بين نقطة وأخرى شاسعة في حين أن البنية الأساسية للنقل في حالة من التدهور التام. وفي هذه الإطار ستكون عملية **البرنامج** متشعبة ومكلفة. وبخلاف جوما وبوكافو، افتتح **البرنامج** في مايو/أيار ١٩٩٩، مكاتب مساعدة في لومباشي، وكيسنجى، وكمبيزى (للاجئين) ومبانداكا وكيسانغاني في مايو/أيار يونيو/حزيران ٢٠٠٠. ومن المقرر افتتاح مكاتب مساعدة أخرى في مبيجى مايى وفي كيندو. وهذه المكاتب يتم عادة تقاسمها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٦٧- أما مسؤولية الأنشطة في المناطق الخاضعة للمتمردين فهي منوطة بقائم بالبرنامج مقره بوكافو, ويقوم هذا الأخير أيضا بدور منسق الشؤون الإنسانية في جنوبي كيفو. ونظرا لأن نصف الاحتياجات الغذائية تقريبا المخصصة للجزء الشرقي من البلد قد تم تخطيطها بالفعل، فلا غنى عن تواجد مسؤول عن النقل والإمداد.

٦٨- واعتبارا من سبتمبر/أيلول ١٩٩٩، تقرر حظر جميع العمليات بالعملات الأجنبية لاستبدالها بالعملة المحلية المغالى في تقييمها. بيد أن سعر السوق يتحدد وفقا للسعر الموازي الذي يزيد عن السعر الرسمي. وجميع المصروفات المدفوعة بالعملة المحلية، ولا سيما أجور العاملين، مرتفعة للغاية. وإلى حين التوصل إلى حل واقعي، ترتكز الأجور المقيدة في الميزانية على التكاليف القياسية.

الترتيبات الأمنية

٦٩- يصنف البلد حاليا باعتباره " مكان عمل بدون صحبة الأسرة". وباستثناء كينشاسا التي تعتبر في المرحلة (٣) جميع مناطق البلد الأخرى تقع ضمن المرحلة (٤). وبالنظر إلى هذا الموقف من الضروري تجهيز المكاتب المساعدة بوسائل الاتصال الملائمة وتزويدها بالموظفين اللازمين لتشغيلها وصيانتها. وهذه يبرر وجود مساعد مختص للاتصالات وأخصائي في المعلوماتية.

٧٠- نظرا للأوضاع غير المستقرة من المقرر تعيين ثلاثة ضباط أمن. ومصاريف الأمن يجري تقاسمها مع باقي وكالات الأمم المتحدة كل بحسب حصته وسيتحمل **البرنامج** ثلث تكاليف كل واحد من الضباط الثلاثة. ومع الانتشار التدريجي للجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة للكونغو، ستنتفع الوكالات بمساندة في هذا الميدان دون أن يؤثر ذلك على الأعباء التي يتعين دفعها لهؤلاء الضباط الثلاثة. علاوة على ذلك، فبالرغم من أن الإدارة المعدلة تتيح الإبقاء على المخزونات في محافظات الشرق في حدودها الدنيا، من الضروري إيلاء عناية خاصة لأمن المخازن والمكاتب ولا سيما عن طريق بناء " قاعات للأمن". وستجهز السيارات أيضا عن طريق فرشها ببسط مضادة للرصاص وتزويدها بجهاز للاتصالات اللاسلكية على الموجات الطويلة والقصيرة وبأجهزة منع السرقة.

تكاليف العملية

٧١- تكاليف التشغيل مرتفعة للغاية. ويرجع ذلك إلى عوامل عدة مترابطة فيما بينها ومنها مساحة البلد الشاسعة، وضعف البني الأساسية، والاستعدادات باهظة التكاليف لضمان حد أدنى من الأمان للموظفين. فعلى سبيل المثال، لإمكان الوصول إلى مخيم اللاجئين في كيزنجى في كاتانجا، الحل الوحيد هو استئجار طائرة صغيرة مقابل ٣ ٠٠٠ دولار لكل سفرية. وكثيرا ما تكون مواقع الأنشطة منعزلة تماما ومن الضروري إذن توافر وسائل الاتصال الملائمة (هاتف عن طريق الأقمار الصناعية، اتصالات لاسلكية). وتحتسب تكاليف الدعم المباشر على أساس التوزيع الكامل لنحو ١٣٤ ٥٦٥ طنا. وجزء من تكاليف الدعم المباشر، ولا سيما تلك المتعلقة بالأمن يعتبر من التكاليف الثابتة التي لا توجد بالضرورة علاقة بينه وبين الكميات الموزعة. فإذا ما تدهورت الأوضاع الأمنية ستقل كميات الأغذية الموزعة وستزيد بالضرورة تكاليف كل ألف طن عن المتوسط الوارد في الميزانية.

استراتيجية إنهاء المعونة

٧٢- على ضوء التقدم المحقق في عملية السلام، من المقرر إنهاء عمليات التوزيع العامة للمعونة الغذائية على النازحين واللاجئين قبل نهاية مدة هذه العملية. حيث أنه في الواقع سيكون النازحون أو الذين أعيد إسكانهم قد تلقوا في الواقع خلال هذه الفترة مساندة لاستعادة سبل اكتساب رزقهم واستعادوا في غالبية الحالات استقلالهم الذاتي. وسيكون اللاجئون منهمكين في أنشطة للإعاشة الذاتية ما لم يكن قد أعيد توطينهم قبل نهاية مدة العملية. ويصل المجموع الكلي لعدد اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ولكن غالبيتهم يتمتعون بإمكانات كافية للعيش ولا يحتاجون إلى معونات للإغاثة. ويعتزم **البرنامج** مساعدة عدد منهم ولا سيما السودانيين شرقي المحافظة الشرقية عن طريق عمليات لدعم الإنتاج الزراعي بعد أن فقدوا كل ما يمتلكون أثناء النزوح بسبب النزاعات العرقية. وستنتهي هذه المساعدة المحددة من حيث الزمان والمكان قبل نهاية مدة العملية. وبصفة عامة تتاح للنازحين وللاجئين، بصفة عامة، إمكانات الحصول على أراض قابلة للزراعة وعلى المساعدات في شكل بذور وأدوات زراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة مما سييسر عملية إنهاء المعونة.

٧٣- بالمقابل، من المرجح أن تستمر المساندة للمجموعات المستضعفة فيما بعد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. والجدير بالذكر أن معدلات سوء التغذية المرتفعة تعكس وضعا اجتماعيا واقتصاديا رديئا بصفة عامة. ولن تحل مشكلة سوء التغذية في جملتها إلا على الأجل الطويل.

تقدير المخاطر

٧٤- قد يعوق مواصلة القتال أو تكثيفه على خطوط الجبهة تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. فالأمن وإمكانية الوصول إلى المستفيدين من العناصر الحاسمة في نجاح العملية. وقد يحول تدهور الأوضاع الأمنية دون إعادة تسكين النازحين أو قد يؤدى إلى تحركات سكانية جديدة. وفي مثل هذه الحالات سيصعب الوصول إلى السكان المضارين كما قد يزيد من جديد حجم معونة الإغاثة الطارئة على حساب أنشطة الإنعاش. ولكن لو تحقق في المقابل تنفيذ اتفاقات لوساكا على الأجلين القصير والمتوسط، لساعد ذلك على تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة السكان للثقة المفقودة وعلى النظر في إمكانية تعزيز أنشطة الإعمار. وسيتوقف أيضا نجاح هذا الشق على وضع سياسة اقتصادية ومالية ترتكز على سعر صرف واقعي. ولا شك أن مثل هذه السياسة ستعزز من قدرات الشركاء المنفذين.

الاحتياطيات

٧٥- يتسم نهج هذه العملية بقدر كاف من المرونة يمكنها من التحول على الفور من جديد إلى معونة الإغاثة إذا ما استمرت الأعمال الحربية أو تصاعدت وأدت إلى تحركات سكانية جديدة. وستتكمش أنشطة الإنعاش بالقدر المقابل وهو انكماش له في مثل هذه الحالات ما يبرره. غير أنه بالمقابل إذا ما تدهور الموقف بصورة أساسية وأدى إلى نزوح الأهالي بأعداد ضخمة، سيكون من الضروري النظر في اقتراح عملية طارئة. وسينطبق ذلك أيضا في حالة عودة اللاجئين الكونغوليين بصورة ضخمة إلى المنطقة إذا ما سادها الأمن والسلام. ولكن وفقا لتوقعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من غير المتوقع خلال السنتين القادمتين أية تحركات من هذا النوع على نطاق واسع. ولذلك لم تتضمن الميزانية أي اعتماد خاص لهذا الغرض.

٧٦- إلى أن تصبح اتفاقات لوساكا للسلام موضع التنفيذ، ستستمر الأحوال الأمنية مزعزعة. علاوة على ذلك، ستكون أنشطة العصابات المسلحة وتوتر العلائق العرقية في الجزء الشرقي من البلد مثار قلق دائم للرأي العام المحلي والدولي. وقد يؤدى تدهور الموقف في أي وقت إلى تحركات سكانية ضخمة ستتطلب مساعدات عاجلة محددة الزمان والمكان. ولذلك تم تكوين مخزون من البسكويت لمواجهة أي احتمال. ويجوز استخدام هذا المخزون أيضا لمساعدة النازحين أثناء عودتهم إلى أوساطهم الأصلية.

الميزانية المقترحة والمدخلات المطلوبة

٧٧- يبلغ حجم الاحتياجات الغذائية لهذه العملية التي تستمر لمدة عامين من ٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١ نحو ١٣٤ ٥٦٥ طنا تبلغ قيمتها ١١٢ ٣٥٢ ٣٢٥ دولارا. وتتكون السلع الغذائية من ٨٩ ٠٤٥ طنا من دقيق الذرة، و٢٦ ٧١٣ طنا من البقول، و٧ ٢١٥ طنا من الزيت، و١ ١٦٩ طنا من الملح، و٩ ٢٦٤ طنا من خليط الذرة والصويا، و١ ٠٥٤ طنا من السكر، و١٠٥ أطنان من البسكويت (أنظر الملحق الأول) . وستكون نسبة توزيع المعونة بين المحافظات كالآتي: المحافظة الشرقية (٨ في المائة)، شمال كيفو (١٩ في المائة) جنوب كيفو (١٧ في المائة) كاتنجا

(١٢ في المائة)، الكساي الشرقي (٣,٥ في المائة) الكساى الغربي (٢ في المائة) باندندو (١,٥ في المائة) مانيما (٤ في المائة) الاستوائية (٨ في المائة) كينشاسا (١٩ في المائة) والكونغو الجنوبي (٦ في المائة). وتعتبر المدخلات الزراعية ومواد البناء والأدوات التي يحتاجها المستفيدون ضرورية من أجل ضمان فعالية الأنشطة وإنهاء المساعدة على وجه السرعة.

٧٨- ستستورد السلع الغذائية اللازمة لهذه العملية، وإن كان من المقرر إجراء مشتريات محلية في المناطق التي تتيح ذلك بهدف دعم الإنتاج المحلي. ولكن لن يتم ذلك إلا على أساس تجريبي بغية اختبار القدرات المحلية على احترام مواصفات الجودة، والتغليف والتسليم, وستكون هذه المبادرة فرصة لتعزيز قدرة بعض المجموعات على الإنتاج والبيع. كما ستجرى بعض المشتريات في المنطقة شبه الفرعية كلما كان ذلك متاحا.

توصية المديرة التنفيذية

٧٩- توصى المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بأن يجيز هذه العملية للإغاثة الممتدة والإنعاش لصالح ٩٠٠ ٤١٩ ١ مستفيد خلال السنة الأولي، و٠٠٠ ١٦٢ ١ خلال السنة الثانية والتي سيكون مجموع تكاليف المواد الغذائية فيها ٨٣١ ٢٣٦ ٣٧ دولارا ومجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** ٣٢٥ ٣٥٢ ١١٢ دولارا كما هو موضح تفصيلا في الملحقين.

الملحق الأول

التوزيع التفصيلي لتكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط سعر الطن	القيمة (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
(أ) التكاليف التشغيلية المباشرة			
السلع [1]			
– دقيق الذرة	٨٩ ٠٤٥	٢١٠	١٨ ٦٨٨ ٩٢٠
– الفاصوليا	٢٦ ٧١٣	٣٥٩	٩ ٦٠٢ ٠٥٠
– الزيت	٧ ٢١٥	٨٢٦	٥ ٩٦٠ ٣١١
– الملح	١ ١٦٩	١٠٠	١١٦ ٩٠٠
–خليط الذرة والصويا	٩ ٢٦٤	٢٦٣	٢ ٤٣٧ ٠٧٠
– السكر	١ ٠٥٤	٢٧٠	٢٨٤ ٥٨٠
– البسكويت المزود بالفيتامين	١٠٥	١ ٤٠٠	١٤٧ ٠٠٠
مجموع السلع	**١٣٤ ٥٦٥**	**٤١٨**	**٣٧ ٢٣٦ ٨٣١**
النقل الخارجي		**١٢٦**	**١٧ ٠٢٢ ١٥٠**
النقل البري		١٠٤	١٣ ٩٩٤ ٧٦٠
النقل الداخلي،التخزين المناولة		١٨٧	٢٥ ١٦٣ ٦٥٥
مجموع النقل الداخلي، التخزين، المناولة		**٢٩١**	**٣٩ ١٥٨ ٤١٥**
التكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى		**١٠**	**١ ٣٥٠ ٠٠٠**
مجموع التكاليف التشغيلية المباشرة			**٩٤ ٧٦٧ ٣٩٦**
(ب) تكاليف الدعم المباشر (انظر التفاصيل في الملحق الثاني)			
مجموع تكاليف الدعم المباشر			**٩ ٤٥٥ ٥٤٠**
(ج) تكاليف الدعم غير المباشر (٧,٨% من مجموع التكاليف المباشرة)			
مجموع تكاليف الدعم غير المباشر			**٨ ١٢٩ ٣٨٩**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**١١٢ ٣٥٢ ٣٢٥**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها البرنامج، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى البرنامج ومدى توافرها في السوق المحلية للبلد المستفيد.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولار)	
تكاليف العاملين	
الموظفون الدوليون	٢ ٠٦٧ ٧٤٠
متطوعو الأمم المتحدة	٤٦٤ ٠٠٠
الموظفون القطريون	٨٤ ٠٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	٢ ٠٩٢ ٤٠٠
الوقت الإضافي (بالدولار فقط)	٤٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤ ٧٥٣ ١٤٠**
خدمات المساندة التقنية والتدريب	
الخدمات التقنية الاستشارية	١٢٠ ٠٠٠
متابعة وتقييم العملية	٤٠ ٠٠٠
التدريب	٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٨٠ ٠٠٠**
السفريات وبدلات المعيشة اليومية	
سفريات إجمالية	٨٠ ٠٠٠
الراحة والاستجمام	٤١٠ ٤٠٠
انتقالات داخلية	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٦٩٠ ٤٠٠**
مصروفات المكاتب	
إيجار المكاتب	١٤٠ ٠٠٠
مبنى مشترك	٧٤٨ ٠٠٠
خدمات جماعية	٥٥ ٠٠٠
اتصالات	٢٤٠ ٠٠٠
توريدات مكتبية	٨٠ ٠٠٠
إصلاح وصيانة المعدات	٧٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١ ٣٣٣ ٠٠٠**
تشغيل السيارات	
الوقود والصيانة	٣٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣٢٠ ٠٠٠**
المعدات	
السيارات	٥٧٣ ٠٠٠
معدات الاتصالات	٤٠٠ ٠٠٠
معدات الحاسوب	٣٥٠ ٠٠٠
الأثاث والمواد	١٨٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١ ٥٠٣ ٠٠٠**
متنوع	
موظفون دوليون	٣٧٦ ٠٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	٢٦٠ ٠٠٠
تعزيز الأمن	٤٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٦٧٦ ٠٠٠
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٩ ٤٥٥ ٥٤٠**